الصباح الاقتصادية
12
العدد 2407 - السنة الثامنة
الأحد 27 جمادى الأولى 1437 - الموافق 6 مارس 2016
Sunday 6 March 2016 - No.2407 - 8th Year

أعلى بنحو 2.5 مليار عن تلك المقدرة في الموازنة

«الشال»: توقعات بوصول الإيرادات النفطية للسنة المالية الحالية إلى 13.3 مليار دينار

■ البنك الأهلي يحقق صافي أرباح بقيمة 30.4 مليون دينار بانخفاض مقداره 7.2 ملايين عن 2014

■ خبر صفقة استحواذ شركة «الإتصالات السعودية» على «فيفا» لعب دوراً ايجابياً في أداء البورصة

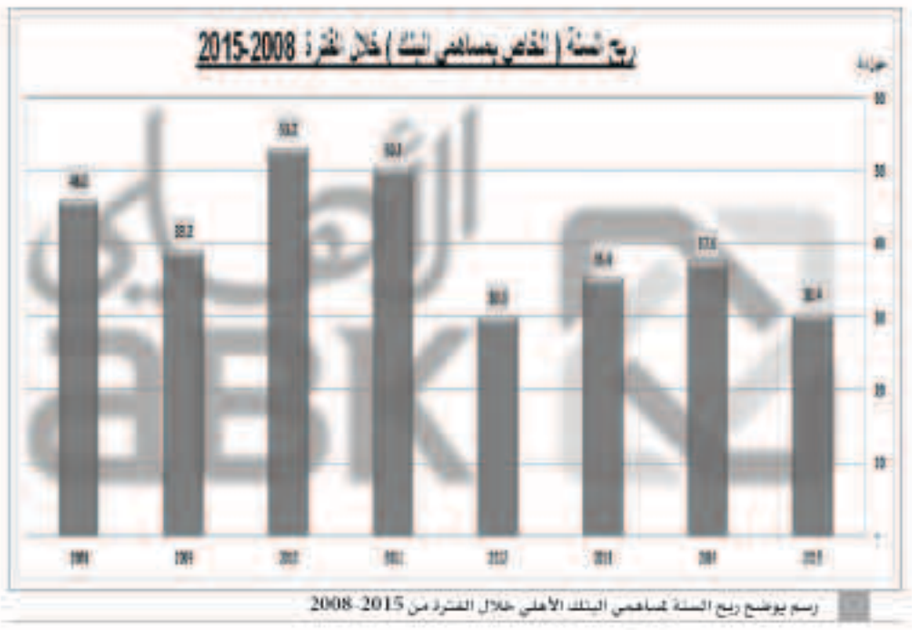

رسم يوضح ربح السنة لمساهمي البنك الأهلي خلال الفترة من 2008-2015

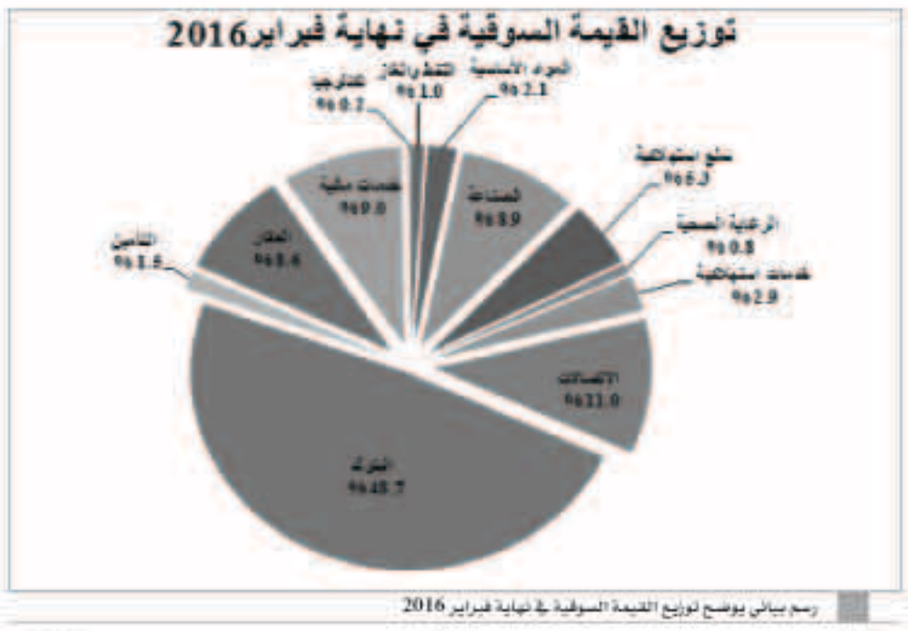

رسم بياني يوضح توزيع القيمة السوقية في نهاية فبراير 2016

عندما تمرض مرض خطير، اخر ما تحتاجه هو ان يتولى امرك طبيب متدرب، يتضح فيما بعد انه حتى ليس طبيب، وإنما إستغل فوضى النظام، ليمندس ضمن الطاقم الطبي للمستشفى، وتولي الحكومة مهمة الإصلاح بعد ان تسببت بالمرض، ليست بعيدة عن قدرات ذلك الذي زامل الفرق الطبية في مستشفى حكومي على مدى شهور. فالمؤشرات توحي بأن نهجها الإصلاحي لا يتعدى في مستواه تلك الخبرات التي إكتسبها ذلك المتدرب حتى تم إكتشافه، والفارق هو انها صاحبة قرار مؤثر على سلامة البلد، وتداعيات عجزها طويلة الأمد، بما قد يطيح بإحتمالات الشفاء.

هكذا بدأ "الشال" تقريره الأخير قبل ان يضيف ان الحكومة اعلنت رسميا بانها قامت بكل متطلبات الإصلاح الهيكلي الاقتصادي والمالي الجذري، وحتى قدمت الدليل على نجاح ذلك الجهد الضخم عندما قدمت مشروع الموازنة الجديدة 2016/2017 مؤشرا له. ورغم ان الأمر لا يحتاج إلى علم أو خبرة لدحض هذا الإدعاء، كان لابد من التذكير بأن وحدات القياس للحكم على تلك الجهود رقمية ولا تقبل الجدل، فالإختلالات الهيكلية الأربعة، كلها إتسعت، أي ساءت، ومشروع الموازنة يقدم دليل قاطع على إتساع الخلل المالي، وكان الغرض هو الإيحاء للحكومة، بأن تلتزم الصمت حتى تقدم مشروع صحيح ويمكنها الدفاع عنه، لأن البديل هو فقدانها لما تبقى من صدقية شحيحة، ولاحقا عجزها عن تسويق او تمرير حتى تلك القرارات الإصلاحية الصغيرة.

ولا يبدو أن الحكومة تجيد القراءة، وإتخذت قرارا في قضية رمزية، أو خفض مخصصات العلاج في الخارج، وهي قضية تحمل كل ما هو مناقض للقضية التنمية والإصلاح، وسرعان ما ضاعت في ردود الفعل أسوة بقضية رفع أسعار الديزل، وقضية العلاج في الخارج دليل قاطع على فشل الخدمات الصحية في الداخل، رغم أن تكلفتها من اعلى معدلات العالم، وميزانية العلاج بالخارج تكفي موازنة كاملة للكويت.

والتنمية والإصلاح، لا يكفي لتحقيق النجاح فيهما الإكتفاء بالجانب الرقمي، وإنما بمنظومة القيم الإيجابية، فالإصلاح وتنمية رأس المال البشري، هو القاعدة والأساس في بنائهما، وقبل أزمة سوق النفط الحالية، وبعد مرور ستة ونصف الستة على أزمته، الثابت بالأرقام، أن الإصلاح والتنمية مسارهما عكسي، والثابت أن ما تبقى من منظومة القيم الإيجابية بات الضحية الأهم، وحوار الأسبوع الفائت حول العلاج في الخارج في مجلس الأمة، واحدا من أدلته القاطعة، ويبقى السؤال، ما إذا كان العاجز عن فهم مؤشرات العلاج العام، والعاجز حتى في مواجهة وعلاج قضية فاضحة ورمزية، يمكن أن ينقذ البلد من أزمة هي الأكبر في تاريخها؟

النفط والمالية العامة - فبراير 2016

بانتهاء شهر فبراير 2016، انقضى الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية 2015/2016، وبعد انخفاض شديد لأسعار النفط في شهر يناير، عاودت الارتفاع في شهر فبراير بعد أن كسرت إلى الأدنى حاجز الـ 20 دولار أمريكي للبرميل ليضعة أيام في شهر يناير، وكان مستوى هبوط قياسي، وخلال شهر فبراير، كان أدنى سعر لبرميل النفط الكويتي، عند نحو 22.70 دولار أمريكي، في 11 فبراير 2016، بينما كان أعلى سعر عند نحو 28.05 دولار أمريكي، في 26 فبراير 2016. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر فبراير، نحو 26.3 دولار أمريكي، مرتفعا بما قيمته نحو 3 دولار أمريكي، أي ما نسبته نحو 12.9%. عن معدل شهر يناير 2016 البالغ نحو 23.3 دولار أمريكي للبرميل، ولكنه ادنى بنحو 18.7- دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 41.6%- عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وادنى بنحو 48.7- دولار أمريكي من سعر البرميل الإفتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 75 دولار امريكي، وفقد نحو 49.3%- من معدل سعر البرميل لشهر فبراير 2015 من السنة المالية الفائتة، البالغ نحو 51.9 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2014/2015، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 81.3 دولار امريكي، أي أن معدل سعر البرميل لشهر فبراير 2016 فقد نحو 67.7%- من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.

وطبقاً للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة -ديسمبر 2015- الصادر عن وزارة المالية، حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر ديسمبر الفائت 9- شهور-، بما قيمته نحو 10.523 مليار دينار كويتي، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال شهر فبراير، بما قيمته نحو 1 مليار دينار كويتي، وعليه، سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة، خلال فترة الـ 11 شهرا إلى نحو 12.4 مليار دينار كويتي، أي اعلى بما نسبته نحو 15% عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 10.757 مليار دينار كويتي، كذلك، حققت الكويت إيرادات غير نفطية فعلية، خلال الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، بما قيمته نحو 858.2 مليون دينار كويتي، سترتفع خلال فترة الـ 11 شهرا إلى نحو 1.050 مليار دينار كويتي، وعليه، ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة، خلال الفترة نحو 13.45 مليار دينار كويتي.

وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع ان تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 13.3 مليار دينار كويتي، وهي قيمة اعلى بنحو 2.5 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة، ومع إضافة نحو 1.4 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، قد تبلغ جملة الإيرادات نحو 14.7 مليار دينار كويتي، ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل المقدر بالموازنة والبالغ نحو 19.2 مليار دينار كويتي، ومن دون إقتطاع ما يرحل لإحتياطي الأجيال القادمة لأنه أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز بمول من الإحتياطي العام او بالإفتراض بضمان إحتياطي الأجيال القادمة، فإن العجز الفعلي قد يبلغ نحو 4.5 مليار دينار كويتي. ولكن رقم العجز قد يكون اكبر أو اقل وفقا لتطورات اسعار النفط خلال الشهر الأخير من السنة المالية الحالية، وبخفضه اي إقتطاع من النفقات المقدرة في الموازنة عند مراجعة النفقات الفعلية في الحساب الختامي، وفي كل الأحوال، ستحقق السنة المالية الحالية عجزا هو الأول منذ 16 سنة مالية.

أداء سوق الكويت للأوراق المالية - فبراير 2016

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر فبراير، مائلا إلى الإيجابية، مقارنة مع أداءه خلال شهر يناير 2016، حيث شهد السوق خلال الشهر، بعض الدعم، متأثرا بالتحسن الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا، ساهم في دعمه أيضا الأخبار الإيجابية حول إبرام إتفاقية مبدئية مشروطة لبيع شركة الخير لحصتها البالغة 66.7% في الشركة الكويتية للأغذية "أمريكانا" لصالح شركة "ادينيو"، وخبر صفقة إستحواذ شركة "الإتصالات السعودية" على شركة الإتصالات الكويتية "فيفا"، بإضافة نحو 25.8% من أسهم شركة "فيفا" لتصبح حائزة على الأغلبية المطلقة، وأيضا اثر النتائج المالية الإيجابية التي أعلنت عنها بعض الشركات والبنوك عن عام 2015.

وعليه، ارتفعت مؤشرات كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكل من المؤشر العام "الشال" ومؤشر كويت 15، ومؤشري البورصة الوزني والسعري، إلا أن سيولة السوق انخفضت بما قد يعني بان التحسن في الأداء لن يستمر. وبلغت قراءة مؤشر "الشال"، في نهاية يوم الإثنين، الموافق 29 فبراير 2016، نحو 341.1 نقطة، مرتفعا بنحو 6.5 نقطة، اي ما يعادل 2%، مقارنة بإقفاله في نهاية شهر يناير 2016 البالغ 334.6 نقطة. وبلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 341.1 نقطة، بتاريخ 29 فبراير 2016، وبلغت أدناها عند 329 نقطة، بتاريخ 03 فبراير 2016.

وارتفع المؤشر السعري للبورصة إلى نحو 5,207.4 نقطة، في نهاية شهر فبراير، مقارنة بنحو 5,114.5 نقطة، وبارتفاع بلغت نسبته 1.8%. وارتفع مؤشر البورصة الوزني إلى 358.3 نقطة، مقارنة بنحو 353.4 نقطة، اي بلغت مكاسبه نحو 1.4%، ومعه ارتفع مؤشر كويت 15 بنحو 1.4%. وعند مقارنة اداء المؤشرات الثلاثة الرئيسة (السعري والوزني وكويت 15) مع مستوياتها في شهر فبراير 2015، نلاحظ هبوطها بنحو (21.1%-، 21.7%-، 24.7%-) على التوالي.

وحققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 190- شركة- خلال شهر فبراير، نحو 24.6 مليار دينار كويتي، مرتفعة بنحو 337.4 مليون دينار كويتي، او نحو 1.4%، مقارنة مع شهر يناير 2016، وهو ما يعكسه المؤشران الوزني وكويت 15 للبورصة. وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية فبراير 2016 ونهاية ديسمبر 2015 لعدد 190 شركة مشتركة، نلاحظ انها حققت انخفاضا بلغ نحو 1.6 مليار دينار كويتي، او بنحو 6-%. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2015، بلغ 42 شركة من أصل 190 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت 125 شركة خسائر متباينة، في قيمها، بينما لم تتغير قيمة 23 شركة. وسجلت شركة "باكو الطبية" أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 53.5%. تلتها الشركة "الكويتية السورية القابضة" بارتفاع قاربت نسبته 40%، بينما سجلت شركة "طيبة الكويتية القابضة" أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 75%-، تلتها في التراجع شركة "منشآت للمشاريع العقارية" بخسارة بلغت نحو 50%- من قيمتها. وحققت 4 قطاعات، من اصل 12 قطاعا، ارتفاعا، ضمنها حقق قطاع الرعاية الصحية اعلى ارتفاع بنحو 9.3%، وسجل قطاع التكنولوجيا ثاني أعلى ارتفاع بنحو 8.1%، في حين سجل قطاع المواد الأساسية أكبر انخفاض بنحو 10.3%-. ويوضح الرسم البياني التالي توزيع القيمة السوقية، حسب القطاعات، كما في نهاية فبراير 2016.

ومن جهة أخرى، بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهر (20 يوم عمل بمناسبة العيد الوطني وعيد التحرير) نحو 225.2 مليون دينار كويتي، مسجلة انخفاضا بلغ قدره 56.9 مليون دينار كويتي ونسبته 20.2%-، مقارنة بما كانت عليه في شهر يناير 2016، عندما بلغت نحو 282 مليون دينار كويتي. وانخفضت بنحو 51.2%- عند مقارنتها مع شهر فبراير 2015. وسجلت اعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، عند 20.7 مليون دينار كويتي، بتاريخ 04 فبراير 2016، في حين سجلت أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 14 فبراير 2016، عندما بلغت نحو 7.1 مليون دينار كويتي. وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 11.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 14.1 مليون دينار كويتي في شهر يناير 2016، وبانخفاض بلغ نحو 20.2%-، وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات سيولة، إذ إستحوذ على ما قيمته 81.1 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 36% من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع الخدمات المالية بنسبة 20.7% ثم قطاع العقار بنسبة 14.3%.

نتائج البنك الأهلي الكويتي 2015

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم الضرائب- قد بلغ ما قيمته 30.4 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 7.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 19.2%-، مقارنة بنحو 37.6 مليون دينار كويتي، في عام 2014. يعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية بشكل رئيس إلى ارتفاع إجمالي قيمة المخصصات بنحو 44.9%. إلا أن البنك حقق أرباح تشغيلية قبل خصم المخصصات بلغت نحو 87.3 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 4.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 82.5 مليون دينار كويتي في عام 2014. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك، خلال الفترة (2008-2015).

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية إلى نحو 128.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 117.6 مليون دينار كويتي، أي إن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 10.9 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 9.3%. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 10 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 94.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 84.4 مليون دينار كويتي، لعام 2014. وارتفع، أيضا، بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 3.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 25.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 22 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي (خسائر) أرباح استثمارات في أوراق مالية بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، حين بلغت الخسائر نحو 1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع ربح بلغ نحو 1.9 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بقيمة اقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، وبنحو 6.1 مليون دينار كويتي، عندما بلغت نحو 41.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 35.1 مليون دينار كويتي، لعام 2014. وتحقق هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 32% مقارنة بنحو 29.8% في عام 2014. وحققت جملة المخصصات ارتفاعا بلغ نحو 19 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 44.9%، عندما بلغت نحو 61.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 42.4 مليون دينار كويتي، ربما تكون الزيادة للتعامل مع تقلبات السوق الحالية ومواجهة إحتمالات انخفاض قيمة الضمانات. وبذلك، انخفض هامش صافي الربح، إلى نحو 23.9%، بعد أن كان نحو 33.6%، لعام 2014.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.359 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 24.6%، مقارنة بنحو 3.499 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2014. وسجلت محفظة القروض وسلف، والتي تشكل أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا، بلغ قدره 624.8 مليون دينار كويتي ونسبته 25.8%، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 3.047 مليار دينار كويتي (69.9% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.422 مليار دينار كويتي (69.2% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2014. وارتفع، أيضا، بند نقد وارصدة لدى البنوك بنحو 287.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 432.2 مليون دينار كويتي (9.9% من إجمالي الموجودات)، مقابل 144.8 مليون دينار كويتي (4.1% من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2014، نتيجة ارتفاع بند ودائع لدى البنوك بنحو 241%. وخلال العام، قام البنك بالإستحواذ على 98.5% من أسهم بنك "بيريوس - مصر"، والتوسع الإقليمي بات ضمن إستراتيجيات معظم البنوك المحلية.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 861.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 29.3%، لتصل إلى نحو 3.803 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.941 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2014. ضمنها ارتفع بند المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 275.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 1.199 مليار دينار كويتي، (31.5% من إجمالي المطلوبات)، مقارنة بنحو 923.8 مليون دينار كويتي، (31.4% من إجمالي المطلوبات)، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول نحو 87.2% مقارنة بنحو 84% في عام 2014.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك، سجلت انخفاضا، مقارنة مع نهاية عام 2014، إذ انخفض العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، إلى نحو 5.5%، مقارنة بنحو 6.8%، وانخفض، ايضا، مؤشر العائد على معدل رأس مال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 18.8%، قياسا بنحو 23.2%، وانخفض، ايضا، مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 0.8%، قياسا بنحو 1.1%، وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 19 فلس، مقارنة بنحو 23 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E)، نحو 19.7 مرة مقارنة مع 17.8 مرة. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.1 مرة مقارنة مع 1.2 مرة في نهاية عام 2014. وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم، أي ما يعادل 10 فلوس كويتية لكل سهم. وهذا يعني أن السهم قد حقق عائدا نقديا بلغت نسبته 2.7% على سعر الإقفال في نهاية 2015/12/31 والبالغ 375 فلسا كويتيا للسهم الواحد.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2016/03/03	يوم الاربعاء 2016/02/24	التغير %	إقفال 2015	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	369.7	364.5	1.4	401.1	(7.8)
2	بنك الخليج	172.3	165.8	3.9	211.3	(18.5)
3	البنك التجاري الكويتي	410.4	410.4	0.0	402.3	2.0
4	البنك الأهلي الكويتي	229.2	225.9	1.5	245.5	(6.6)
5	بنك الكويت الدولي	202.2	200.1	1.0	235.5	(14.1)
6	بنك بوبيان	352.2	356.2	(1.1)	424.2	(17.0)
7	بنك وربة	326.2	312.0	4.6	359.6	(9.3)
8	بيت التمويل الكويتي	985.3	985.3	0.0	1,052.0	(6.3)
	قطاع البنوك	**375.5**	**371.1**	**1.2**	**409.7**	**(8.3)**
9	الشهادات التجارية	129.9	127.0	2.3	125.6	3.4
10	الاستثمارات الوطنية	231.0	210.7	9.6	235.1	(1.7)
11	الاستثمارات الوطنية	104.4	98.2	6.3	110.7	(5.7)
12	أشرج الكويت القابضة	1,225.6	1,225.6	0.0	1,292.5	(5.2)
13	المستثمرون للتنمية والاستثمار	49.2	50.6	(2.8)	43.7	12.6
	قطاع الاستثمار	**335.4**	**331.9**	**1.1**	**347.4**	**(3.5)**
14	الكويت للتأمين	68.4	68.4	0.0	67.3	1.6
15	الخليج للتأمين	399.2	399.2	0.0	427.7	(6.7)
16	الأهلية للتأمين	178.4	174.6	2.2	199.0	(10.4)
17	أربيا للتأمين	90.1	93.4	(3.5)	88.5	1.8
	قطاع التأمين	**153.6**	**153.0**	**0.4**	**162.9**	**(5.7)**
18	عقارات الكويت	82.1	77.1	6.5	88.6	(7.3)
19	العقارات المتحدة	187.6	187.6	0.0	193.7	(3.1)
20	الرمضية العقارية	214.0	205.3	4.2	187.8	14.0
21	الصناعية العقارية	1,413.2	1,332.5	6.1	1,494.0	(5.4)
	القطاع العقاري	**183.6**	**176.1**	**4.3**	**184.3**	**(0.4)**
22	مجموعة الصناعات الوطنية	103.6	101.9	1.7	112.6	(8.0)
23	أسمنت الكويت	550.2	550.2	0.0	595.2	(7.6)
24	صناعات الورق والكرتون	106.5	104.9	1.5	104.9	1.5
25	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	137.9	135.9	1.5	149.9	(8.0)
26	المقاولات والخدمات البحرية	69.7	69.7	0.0	64.8	7.6
	القطاع الصناعي	**160.8**	**159.6**	**0.8**	**172.4**	**(6.7)**
27	أسيكو الكويتية	627.7	703.0	(10.7)	577.5	8.7
28	المناخ الكويتية	115.5	115.5	0.0	115.5	0.0
29	المخازن العمومية	1,765.8	1,649.4	7.1	1,862.8	(5.2)
30	شركة زين	431.9	369.4	16.9	353.8	22.1
31	شركة الصفاة القابضة	8.7	8.7	0.0	11.7	(25.6)
	قطاع الخدمات	**631.2**	**582.8**	**8.3**	**598.6**	**5.4**
32	طيران وتجارة السوق	110.0	101.7	8.2	106.7	3.1
33	دانة الصفاة العالمية	75.7	71.6	5.7	81.8	(7.5)
34	المنصة للرواتب	65.5	66.0	(4.1)	65.5	(3.1)
35	الكويتية للأغذية "أمريكانا"	2,167.8	2,108.7	2.8	1,970.7	10.0
	قطاع الأغذية	**743.4**	**723.0**	**2.8**	**681.5**	**9.1**
36	الشركة لإنشاءات والتنمية الصناعية	350.0	350.0	0.0	362.5	(3.4)
37	أسمنت الخليج	502.4	510.5	(2.6)	522.6	(6.5)
38	أسمنت ام القيوين	478.3	478.3	0.0	588.6	(18.7)
	الشركات غير الكويتية	**217.8**	**219.2**	**(0.6)**	**228.6**	**(4.7)**
	المؤشر العام	**346.0**	**339.5**	**1.9**	**365.9**	**(5.4)**

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطا، إذ ارتفعت جميع المؤشرات، من مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام ايضا، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 346 نقطة وبارتفاع بلغ قيمته نحو 6.5 نقطة ونسبته 1.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض بنحو 19.9 نقطة، أي ما يعادل 5.4% عن إقفال نهاية عام 2015.